

نداء للأمينين العامين للجبهتين الشعبية والديمقراطية*، يدعوان فيه إلى مواجهة مشروع الإدارة الذاتية في الأراضي المحتلة دمشق، 13/9/1992.**

أبناء وبنات شعبنا المكافح العظيم:

نخاطبكم في هذه اللحظات المصيرية من نضالنا الوطني المعمد بالتضحيات الجليلة من أجل إنجاز برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة الوطنية المستقلة، ونتوجه إليكم من أجل إسماع صوتكم الوطني الأصيل في مواجهة ما يحاول رابين والإدارة الأميركية فرضه من حل إداري ذاتي لسكان الضفة والقطاع لا يستجيب للحدود الدنيا من مصالح شعبنا الوطنية الحيوية. إن مشروع الإدارة الذاتية (النقاط العشر) الذي طرحه الوفد الفلسطيني في واشنطن لا يلبي حقوقنا الوطنية، بل إنه يجرئ قضيتنا ويهدد وحدة شعبنا فهو يتجاوز حقنا في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وتقرير مصيرنا على أرضنا، ويتنكر لحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى وطنهم، ويتجاهل موضوع القدس، ويكسر الاستيطان على أرضنا وينتقص إلى حد الإلغاء من سيادتنا الوطنية على أرض وطننا.

إن خطورة المشروع لا يلغيها الادعاء الإعلامي الزائف بأنه حل انتقالي نحو الاستقلال. فعلمية المفاوضات برمتها تمت بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية الخاصة بشعبنا وحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني وقرارات القمة العربية التي كرست هذا الحق، وبالتناقض مع قرارات المؤسسات الشرعية الفلسطينية، وفي ظل تمثيل استهدف منذ البداية ضرب وحدة شعبنا ووحدة قضيتنا.

إننا ندعوكم، يا أبناء وبنات فلسطين البواسل، إلى رص الصفوف في وحدة وطنية راسخة في الوطن المحتل وأقطار اللجوء والشتات، ومقاومة الحل التصفوي المطروح في واشنطن من أجل إسقاطه بالعمل الجماهيري الوحدوي المنظم الذي يعلن على الملأ إرادة شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال.

وفي الوقت التي تستعد فيه الأطراف المنخرطة في مفاوضات واشنطن لاستئنافها، فإننا من موقعنا النضالي الراسخ في صفوف شعبنا، ومن موقعنا الأساسي في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، ندعو جماهير شعبنا وقواه الحية في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والنقابية والثقافية، ندعو كل الشعب ليقول كلمته الفاصلة في رفض ومناهضة هذا الحل التدميري.. إن أي حل ينبغي ألا يمر من وراء ظهركم وأي مشروع سياسي يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي شامل داخل الوطن وخارجه.

إننا ندعو رئيس وأعضاء الوفد لتحمل مسؤولياتهم الوطنية في هذه اللحظات المصيرية، بالانسحاب من هذه المفاوضات والكف عن تقديم التغطية لسياسة لم تقرها مؤسساتنا الشرعية الوطنية، وتتناقض مع المصالح الجوهرية لشعبنا، بل تقررها كتلة تستفرد بالقرار من وراء ظهر

* جورج حبش ونايف حواتمه.

** "الحرية" (بيروت)، العدد 470، 1992/9/20، ص 6 - 7.

المؤسسات الشرعية وتمارس سياسة الأمر الواقع تجاه القوى التي شاركتها الكفاح والخندق الواحد طيلة عشرات السنين، نقيضاً للسياسة النابعة من قرارات القاسم الوطني المشترك والمستجيب لمصالح شعبنا.

ونحن، إذ ندعو الوفد الفلسطيني إلى مقاطعة الجولة القادمة من المفاوضات، ندعو كذلك إلى اجتماع قيادي عاجل يضم جميع القوى في الداخل والخارج، وعلى قاعدة أوراق عمل تقدم لهذا الاجتماع، لتقييم المرحلة السابقة ورسم خط وطني مستجيب لتطلعات شعبنا، وفي جو وطني وحدودي هادئ يضع مسافة واضحة بين متطلبات نضال شعبنا والمواعيد التي تضعها الإدارة الأميركية للمفاوضات، وفق مصالحها وقضاياها الداخلية.

يا أبناء وبنات شعبنا العظيم:

إننا ندعوكم لمواصلة الانتفاضة الباسلة وتزخيمها، والى وحدة شعبنا الراسخة من حولها من أجل برنامجنا الوطني، برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. إننا ندعوكم لرفض الحكم الذاتي الإداري فهو أداة تقسيم شعبنا وطمس هويتنا الوطنية وندعو لإعلاء الصوت في رفض التوطين والوطن البديل والتهجير. فنحن لسنا حركة صهيونية جديدة تبحث عن أرض، بل شعب يناضل من أجل العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره على أرضه فليكن صوتنا مدوياً.

عاش نضال شعبنا الواحد والموحد

عاشت وحدتنا الوطنية الراسخة

عاشت الانتفاضة الباسلة

ونعم للاستقلال الوطني، ولا للحكم الإداري الذاتي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx